

توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الاحتجاجات في الوطن العربي (٢٠١١-٢٠١٤)

منتهى محمود عبيدات

أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الحقوق والعلوم السياسية،

جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٩/٠١/١٤٣٦هـ؛ وقبل للنشر في ٢٩/٠٤/١٤٣٦هـ)

دعم هذا المشروع البحثي من قبل مركز بحوث الدراسات الإنسانية، عمادة البحث العلمي، جامعة الملك سعود

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الاحتجاجات في الوطن العربي

ملخص البحث. تهدف الدراسة إلى تحليل توجهات السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية تجاه الاحتجاجات العربية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، والتي شكلت مرحلة انتقالية في المنطقة العربية ستؤثر على الأوضاع السياسية في المنطقة والعلاقات العربية العربية، والعربية الإقليمية والدولية، وستناقش الدراسة بشكل تفصيلي مواقف إيران من الاحتجاجات العربية في مصر وسوريا والبحرين وذلك للوقوف على ازدواجية المواقف الإيرانية من هذه الاحتجاجات في هذه الدول، وقد حاولت الدراسة اختبار صحة فرضية أن هنالك ازدواجية في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الاحتجاجات العربية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وذلك باستخدام المنهج التحليلي والتركيب. وقد خلصت الدراسة إلى أنه بقدر ما أتاحت الاحتجاجات العربية فرصاً لإيران للتمدد في الإقليم، لا سيما مع سقوط بعض الأنظمة السياسية التي مثلت خصوصاً إقليميين لإيران، بقدر ما فرضت تحديات أمام دور إيران الإقليمي وطموحاتها في التحول إلى القوة الإقليمية الرئيسية في المنطقة، وتوصي الدراسة بضرورة وضع إستراتيجيات لمواجهة المشروع الطائفي الإيراني في الدول العربية، وإبراز دور إيران في العراق وسوريا ودول الخليج العربي كنموذج للتدخل الإيراني في الدول العربية بهدف تحييد هذا النفوذ السياسي والطائفي وإعادة النظر في مستوى العلاقات العربية - الإيرانية على الجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي، بغية تحديد أوجه التدخلات السياسية الإيرانية في المنطقة العربية.

مقدمة عامة

برزت التطلعات الإيرانية نحو جوارها الجغرافي في محاولة من نظام الشاه لتجاوز المشاكل الداخلية التي كان يواجهها المتمثلة بحدوث العديد من الاضطرابات داخل ايران، التي كانت مصدراً لقلق الشاه الذي ما لبث ان شغل الشعب بمنازعات خارجية، من اجل تحقيق الالتفاف الشعبي حول قيادته السياسية وتشغله عن مشاكله الداخلية (هويدي، ١٩٧٢: ٤٦)، فجاءت المطالبة بالبحرين والجزر الاماراتية كتعبير عن تلك التطلعات في مسعى لتحريك الشارع الإيراني وتحفيزه بمبررات الحق التاريخي الفارسي في هذه المناطق (هوليداي، ١٩٧٥: ٧٩).

أحدثت الاحتجاجات العربية، التي انطلقت في عام ٢٠١١، تحولات هيكلية، لم تشهد المنطقة العربية مثلها إلا نتيجة لظروف تاريخية مفصلية في المنطقة كما حدث بعد توقيع اتفاقية سايكس-بيكو في فبراير ١٩١٧ التي قسمت العالم العربي إلى مناطق نفوذ تابعة لبريطانيا وفرنسا. وكذلك خلال فترة الخمسينيات والستينيات وانطلاق حركات التحرر الوطني التي تطالب بالاستقلال، في حين تسببت حرب ١٩٦٧ في اختلال ميزان القوى في الشرق الأوسط لمصلحة إسرائيل، وأسهمت في تمحور القوتين العظيمة (الولايات المتحدة والاتحاد

السوفيتي سابقاً) حول أطراف الصراع في الشرق الأوسط. وشكلت في عام ١٩٦٧ بداية للانقسام العربي، حيث تبنى كل فريق رؤية مغايرة للآخر، فمصر استقرت على حالة السلام مع إسرائيل، بينما وقعت سوريا في مأزق الاحرب واللاسلم في حين أصبح لبنان ساحة مفتوحة لكل صراعات المنطقة. ثم وقع التحوّل الخامس باحتلال العراق للكويت عام ١٩٩٠، وهو الحدث الذي سبب شرخاً عميقاً في النظام الإقليمي العربي، استدعى تدخلاً عسكرياً من قبل التحالف الدولي الذي قاده الولايات المتحدة، وشاركت فيه العديد من الدول العربية لتحرير الكويت ومن هذه الدول المملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، والإمارات، وقطر، والبحرين، ومصر، وسوريا، والمغرب)، وتعمقت حالة الانهيار الذي تعاني منه الدول العربية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وما تبعها من أحداث، أسهمت في اندلاع الاحتجاجات العربية حيث انتفضت الشعوب التي عاشت عقوداً طويلة تحت وطأة الاستبداد وضياع الكرامة والحرية، وتردي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية، وقد تباينت ردود الفعل الدولية والإقليمية تجاه الاحتجاجات العربية وفق رؤية ومصالح هذه الدول في المنطقة العربية (الدسوقي، ٢٠١١).

المتباينة من الاحتجاجات العربية (الربيع العربي) في كل من (مصر والبحرين وسوريا)، مما يشير إلى ان إيران تمتلك مقومات القوة للتأثير في المنطقة العربية واستغلال الاحداث الإقليمية بما يعزز دورها الإقليمي.

أثارت المواقف والسياسات الإيرانية من الاحتجاجات العربية التي انطلقت في عام ٢٠١١ جدلاً ونقاشاً كبيراً في الأوساط السياسية العربية حول حقيقة وأبعاد السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الاحتجاجات في تونس ومصر والبحرين وسوريا واليمن، من هنا جاءت الدراسة لتسليط الضوء على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الاحتجاجات العربية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، في كثير من الدول العربية وخصوصاً التي يوجد فيها مصالح كبيرة للإيران مثل سوريا والبحرين واليمن ومصر.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة في معالجتها وتحليلها لتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الاحتجاجات العربية التي شهدتها وتشهدها كثير

ارتكزت إيران في توجهات السياسة الخارجية تجاه المنطقة العربية على مجموعة من السياسات التي كان لها تأثير في بعض القضايا العربية، بما فيها أمن دول الخليج العربي، وقد برز ذلك جلياً منذ زمن الشاه حيث أقدم على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى) عام ١٩٧١م، وكذلك تكرار الادعاءات الإيرانية بأن البحرين هي المحافظة رقم "١٤"، واستمرت تلك السلوكيات الإيرانية تجاه المنطقة العربية إلى ما بعد الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، حيث تمحورت السياسة الخارجية الإيرانية ضمن إطار المفهوم الشامل للأمن القومي الإيراني على تأكيد قوتها الإقليمية وتوظيفها من أجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية في سياق إتباع سياسات عدة كسياسة "اغتنام الفرص" وكاستغلالها لعملية الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣ وسياسة "الردع" كالسياسة التي تتبعها في إطار برنامجها النووي، وسياسة "التهديد بالقوة" كاتباعها سياسة التهديد لأمن الممرات المائية "مضيق هرمز" في حال تعرضها للخطر، ثم سياسة "الازدواجية" في المعايير والنظرة الشاملة بما يتلاءم ومصالحها مع ما يدور حولها من أحداث كازدواجية المعايير من خلال سياساتها

والتي شكلت مرحلة انتقالية في المنطقة العربية ستؤثر على الأوضاع السياسية في المنطقة العربية، وستناقش الدراسة بشكل تفصيلي مواقف إيران من الاحتجاجات العربية في مصر وسوريا والبحرين، وذلك للوقوف على ازدواجية المواقف الإيرانية من هذه الاحتجاجات في هذه الدول وقد تم اختيار مصر وسوريا والبحرين لمعالجة المواقف الإيرانية من ثورات الربيع العربي وذلك كون هذه الدول تمثل نماذج مختلفة وتعبر بشكل واضح عن مواقف إيران من ثورات الربيع العربي في ضوء معطيات المواقف الإيرانية من هذه الدول حيث اختلفت مواقفها باختلاف مصالحها السياسية في كل دولة وأهدافها وبرز ذلك بشكل كبير في سوريا حيث كان لها تدخل عسكري غير مباشر وكانت مؤيدة لما يجري من أحداث في البحرين وتؤيد الثورة البحرينية ضد الحكومة، بينما في مصر اتخذت مواقف أقل تأييداً وفق معطيات أهدافها في المنطقة، مما يشير إلى الوقوف على طبيعة المواقف الإيرانية تجاه المنطقة العربية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المناهج التالية في تحقيق

أهدافها:

من الدول العربية منذ عام ٢٠١١ ، وبشكل أكثر تحديداً فإن أهمية الدراسة تنبع مما يلي:

الأهمية العلمية

تنبع أهمية الدراسة العلمية من كونها من الموضوعات الحيوية ذات العلاقة بالمنطقة العربية حيث تناولت كثير من الدراسات موضوع العلاقات العربية الإيرانية بشكل عام أو بشكل جزئي، على مستوى العلاقات الثنائية بينها وبين الدول العربية، إلا أنها لم تحاول تحليل أبعاد وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الاحتجاجات العربية في (مصر، البحرين، سوريا).

الأهمية العملية

تنبع أهمية الدراسة من متابعتها لمواقف الإيرانية تجاه الاحتجاجات العربية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وكذلك فإن أهمية الدراسة تنأتى من الجوانب المختلفة التي تعالجها، والتي تقع ضمن السياسة الخارجية للأطراف ذات العلاقة.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحليل توجهات السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية تجاه الاحتجاجات العربية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤،

المتغير التابع

الاحتجاجات العربية (مصر، سوريا، البحرين).

الدراسات السابقة

من أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

١- دراسة محمد مقداد^(١) بعنوان تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية - العربية.. دراسة حالة، هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير المتغيرات التي أثرت على إيران منذ وصول الثورة الإسلامية عام (١٩٧٩)، سواء المتعلقة بالمتغيرات الداخلية أو المتغيرات في الجانب الاقتصادي من خلال دراسة كل من متغير النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم والبطالة وحجم القطاعات الاقتصادية، والمتغيرات الخارجية كالتغير في السياسة الدولية والمتغير الأمني، وعالجت الدراسة أثر المتغير الإقليمي لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية على

(١) محمد المقداد (٢٠١٣)، تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهات إيران الإقليمية العلاقات الإيرانية - العربية.. دراسة حالة، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٠، العدد ٢.

المنهج التحليلي

تتطلب طبيعة الدراسة الحالية "توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الاحتجاجات العربية ٢٠١١-٢٠١٤" استخدام المنهج التحليلي والذي يساعد في الوقوف على أبعاد ومنطلقات المواقف الإيرانية من الاحتجاجات العربية التي تشهدها (مصر، البحرين، سوريا).

المنهج التكاملي

نتيجة لكون السياسة الخارجية عملية متشابكة وترتبط بمؤثرات البيئة الخارجية والداخلية والأبعاد الذاتية لصناع القرار، لذا فإن الدراسة ستعتمد على استخدام المنهج التكاملي لفهم

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسية الآتية:
الفرضية الرئيسية: أثرت المصالح السياسية على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الاحتجاجات العربية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤.

متغيرات الدراسة

المتغير المستقل

توجهات السياسة الخارجية الإيرانية.

ضوء العلاقات مع العالم العربي خاصة مع دول مجلس التعاون الخليجي كحالة دراسة، وتقوم الدراسة على فرضية رئيسة مفادها " وجود علاقة ارتباطية بين تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية التي طرأت داخل إيران وأثر ذلك على توجهاتها الخارجية "، وتم استخدام كلاً من منهج السياسية والمنهج الوظيفي ومدرسة المؤشرات. وتوصلت الدراسة إلى أن سياسية إيران الدولية تتأثر بطبيعة توجهات متواكبة لدى قادة النظام في تحقيق مركز نفوذ إقليمي لإيران يتماشى مع أهداف الثورة الإسلامية من جانب، وبين استحقاقات التغير في سياستها الداخلية والخارجية نتيجة لمطالب الإصلاح وحاجة السعي لتحقيق مستويات أعلى تحدم المصالح العامة لمكونات الدولة من جانب آخر".

٢- دراسة غريب، حسن خليل^(٣) بعنوان:

"(العلاقات العربية الإيرانية) الحل بخروج نظام ولاية الفقيه من النزعة الإمبراطورية والدخول في مفاهيم الدولة القومية الحديثة"، استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على تناقض الأيديولوجيا الدينية التي يؤمن بها نظام ولاية الفقيه في إيران، مع الأيديولوجيا القومية أو القطرية التي تؤمن بها

(٢) خالد الحروب (٢٠١٠)، هشاشة الايديولوجيا،

جبروت السياسة، بيروت، لبنان، دار الساقى.

معظم التيارات العربية ذات التأثير، باستثناء التيارات الدينية السياسية المنبثقة عن حركة الإخوان المسلمين، مما يجعل من احتمالات بناء علاقات سليمة بين العرب والإيرانيين أمراً بعيداً في هذه المرحلة، كون ولاية الفقيه تؤمن بالتوسع على حساب الآخر، والأيديولوجيا القومية تؤمن بالحقوق وتقرير المصير للآخر، وبين ولاية الفقيه والأيديولوجيا القومية مسافة من التناقضات، فستبقى عوامل التنافر سائدة أقوى من عوامل التلاقي، وستكون العلاقات العربية الإيرانية على حدود التوجس، وهذا يخلق التوتر في العلاقات، هذا وقد أستخدم الباحث المنهج الأيديولوجي في الدراسة وتوصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها: أن العلاقات الإيرانية الخليجية ستبقى على حال من التوتر ما دامت الأيديولوجيا الدينية هي التي تحكم إيران، وأهم توجيهات الدراسة هو الابتعاد عن كل عوامل إثارة الخلاف مع الدبلوماسية لاجتثاث ما يظهر منها.

٣- دراسة البطينجي، عياد^(٤)، بعنوان:

"السياسة الخارجية الإيرانية"، دراسة نقدية مقارنة، تمثل سياسة إيران الخارجية دائماً إشكالية، سواء على

(٣) عياد البطينجي (٢٠١١)، "السياسة الخارجية الإيرانية"، دراسة نقدية مقارنة، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

محمد ناجي " السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر بعد ثورة ٢٥ يناير"

المستوى التحليلي النظري أو على المستوى العملي، وهو ما سبب إرباكاً حقيقياً للمتعاملين معها، ومرد ذلك أن طهران لا تتحدث بصوت واحد، وأن ثمة معسكرين في إيران يتداولان تلك المسألة، فضلاً عن طبيعة سياستها الحذرة والمعقدة، والسياسة الخارجية هي تلك "السياسة التي يتم بها تنظيم علاقات الدولة ونشاط رعاياها مع غيرها من الدول، وتهدف إلى صيانة استقلال وأمن وحماية مصالحها، ووضع مبادئ وأهداف السياسة الخارجية هو من مسؤوليات القيادة العليا للدولة"، وتتكون السياسية الخارجية لأية دولة من الوسائل التي تختارها لتحقيق أهدافها في حلبة السياسة الدولية. وعليه فإن السياسة الخارجية هي تصور وأداء لدور وطني معين.

٤- دراسة ناجي، محمد، بعنوان: "السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر بعد ثورة ٢٥ يناير"، حاولت إيران استغلال سقوط بعض الأنظمة العربية لاكتساب أرضية جديدة في الإقليم والترويج لما يسمي بـ"النموذج السياسي الإيراني"، وعلى ضوء ذلك، اندفعت إيران إلى الحديث عن ظهور شرق أوسط جديد في المنطقة، على أنقاض الأنظمة التي سقطت، واستدعت في هذه اللحظة مشروعها لإقامة الشرق الأوسط الإسلامي الذي تبنته في مواجهة المشروعات التي طرحتها الولايات المتحدة

٥- دراسة بشارة، عزمي وآخرون^(٤): العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، تناولت هذه الدراسة عدد من المفاهيم التي تمثلها العلاقة بين العرب وإيران، ويحتل فيها الجدل السياسي في الوطن العربي وفي منطقة الشرق الأوسط مساحة واسعة، وقد عالجت هذه المواضيع الإستراتيجيات التركية

(٤) عزمي بشارة وآخرون، (٢٠١٢)، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث والدراسات.

المبحث الثاني: مواقف دول الجوار من التغيير الذي حدث في العديد من الدول العربية.
المبحث الثالث: مستقبل العلاقة بين الدول العربية ودول الجوار الإقليمي في ضوء ما استجد من متغيرات على الساحة السياسية العربية.

٧- دراسة اللباد، مصطفى^(٦): قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية، تناولت هذه الدراسة المشروع الإيراني تجاه المنطقة العربية باعتبارها دولة إقليمية كبيرة في المنطقة، وتمتلك المقومات الأساسية للعب دور إقليمي من كتلة بشرية ضخمة وموقع جغرافي وامتداد تاريخي وتأثير معنوي متواصل على جوارها الجغرافي، وتندرج الازمة النووية الإيرانية ضمن هذا السياق لأن الهدف الاساس وراء برنامجها النووي يكمن في تعزيز طموحاتها في منطقة تتوافر فيها اطراف نووية فاعلة تمتلك السلاح النووي كالهند وباكستان واسرائيل، لكن الطموحات النووية الإيرانية تختلف عن طموحات الدول المذكورة في نقطة اساسية وهي ان مجالات التطبيق العلمي لطموحات إيران تتحقق في منطقة الخليج العربي، وهي احدى اهم المناطق في الإستراتيجيات العالمية، وتطرق الدراسة إلى البناء

والإيرانية في الشرق الاوسط من الناحية التاريخية في ظل الظروف السياسية المتداخلة بين الطرفين والتي تداخلت فيها المصالح المشتركة لكن هذه العلاقات كانت غير مستقرة، حيث كانت الاولويات مختلفة لدى الجانبين سواء منها بين العراق وإيران، او سوريا وإيران، وكذلك ما بين الدول العربية الافريقية وإيران.

٦- دراسة كاظم، مهند^(٥): نتائج التغيير على مستقبل العلاقة بين الدول العربية ودول الجوار الإقليمي/ تركيا وإيران نموذجاً، هدفت الدراسة إلى الت عريف بطبيعة التغيير الذي حدث في العديد من الدول العربية، واث ذلك التغيير على الاوضاع السياسية في المنطقة العربية، وموقف دول الجوار الإقليمي من التغيير الذي حدث في الدول العربية، ومن ثم تأثير ذلك التغيير على طبيعة العلاقة التي ستتحكم في المستقبل بين الدول العربية ودول الجوار الإقليمي، وتم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، كانت كالاتي:

المبحث الاول: ما طبيعة التغيير الذي حدث في المنطقة العربية.

(٥) مهند عبد الواحد كاظم، (٢٠١٣)، نتائج التغيير على مستقبل العلاقة بين الدول العربية ودول الجوار الإقليمي/ تركيا وإيران أنموذجاً، الجامعة المستنصرية، بغداد.

(٦) مصطفى اللباد، (٢٠٠٧)، قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية، القاهرة، دورية شؤون عربية، العدد ١٢٩، الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

من تركيا وإيران في منطقة الشرق الأوسط للفترة (٢٠٠٢-٢٠١١) وبيان أثر البيئة المحلية والإقليمية والدولية على طبيعة الإستراتيجيات الإقليمية لكل منهما في منطقة الشرق الأوسط، والتعرف على التحولات الراهنة في منطقة الشرق الأوسط على طبيعة الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران، وللتحقق من الفرضية والاجابة على اسئلة الدراسة فقد تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج التحليلي الوصفي، فهي المناهج الانسب في تناول مثل هذه الدراسات، وقد توصلت الدراسة إلى صحة فرضيتها، واستوجبت توصيات عدة اهمها: صياغة إستراتيجية عربية للتعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية، وتكثيف جهود التعاون والتنسيق في المحافل الدولية والإقليمية من أجل التصدي للتوجهات المذهبية والاثنية والعرقية في المشروع الإيراني، لان خطورة هذا المشروع لا تكمن في المذهب الذي يتبعه وإنما في عنصريته وتوسعه.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي عالجت موضوع السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية بكونها من الدراسات الحديثة التي تحاول الوقوف على أبعاد وتوجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية، في حين

الإستراتيجي للمشروع الإيراني الذي يتضمن عناصر ومحددات متباينة جغرافية وتاريخية وبشرية وسياسية واقتصادية وحتى طائفية وايدولوجية، كما عرجت الدراسة على تناول منطقة الخلي جفي الإستراتيجية الإيرانية التي تحاول استغلال عناصر القوة الناعمة مثل العامل الثقافي الحاضر بشدة في الثقافة العربية وبالأخص في منطقة الخليج، بفعل التكوين الديموغرافي لشريحة كبيرة من السكان في دول الخليج التي تنتمي جذورها العائلية إلى اصول إيرانية، ثم انتقلت الدراسة إلى بيان القدرات العسكرية النووية وموقعها في مشروع إيران الإستراتيجي في ظل الازمة القائمة بين إيران والولايات المتحدة التي تتواجد اعداد من قواتها في جوار إيران الإقليمي، وتناولت خاتمة الدراسة السقف الاعلى للمشروع الإستراتيجي الإيراني تجاه المنطقة الذي يتمثل بالقدرات العسكرية والنووية الإيرانية التي بها ستحقق إستراتيجيتها بالمنطقة.

٨- دراسة العدوان، يوسف^(٧): الإستراتيجية

الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط، هدفت الدراسة إلى التعرف على الجوانب الرئيسة التي تقوم عليه الإستراتيجية الإقليمية لكل

(٧) طایل یوسف عبد الله العدوان، (٢٠١٣)، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط، جامعة الشرق الأوسط، عمان.

جاءت هذه الدراسة للوقوف على توجهات السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الاحتجاجات التي شهدتها المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١، وقد تم التركيز على الاحتجاجات في (مصر، وسوريا، والبحرين) كونها تعبر عن ازدواجية المعايير الإيرانية في التعامل مع الاحتجاجات العربية.

الفصل الأول

السياسة الخارجية الإيرانية وموقفها من

الاحتجاجات العربية

المبحث الأول: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية

تمتلك إيران من عناصر القوة السياسية والعسكرية مقومات تؤهلها لأن يكون لها دور إقليمي ومن أهم هذه المقومات الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، المقومات الديمغرافية، وامتداد تاريخي عميق وتأثير معنوي متواصل على جوارها الجغرافي. وهذه المقومات في حد ذاتها تجعل إيران طرفاً في المعادلات الإقليمية وسياقات النظام الدولي المختلفة، الذي "تفتح" عليه إيران أو "تصادم" معه وفقاً لرضاها عن حدود أدوارها الإقليمية المتاحة لها ضمن هذا النظام. أما أنظمة الحكم التي تعاقبت على حكم إيران، وبغض النظر عن إيديولوجياتها السياسية، فقد وضعت الطموح

الإقليمي لبلادها هدفاً لسياستها، ولا يستثنى من ذلك الشاه السابق أو "نظام جمهورية إيران الإسلامية: الذي يحكم إيران منذ أكثر من ربع قرن، وكأن إيران لن تقبل بوضعها إلا وهي دولة إقليمية نافذة، وكأن طموحها الإقليمي هو شرعية حكومتها المحلية، وتندرج الأزمة النووية الإيرانية الراهنة في هذا السياق لأن الطموحات النووية الإيرانية هدفها الأساس تعزيز دور طهران الإقليمي في المنطقة.

تسعى السياسة الخارجية الإيرانية لتحقيق مصالح إيران وأهدافها على المستويين الدولي والإقليمي، تجاه الفلسفة العامة للسياسة الخارجية الإيرانية التي وضع إطارها "الخميني" من نظرية تقسيم العالم إلى قسمين: (المستكبرين والمستضعفين)، ومن ثم لا يتوقف دور الدولة الإسلامية عند حماية دار الإسلام أو الإقليم الإسلامي وحسب، وإنما يشمل الإسهام في توحيد صفوف كل المناوئين للظلم والهيمنة العالمية في الدول الإسلامية، أو غيرها أيضاً حسبما جاء في فلسفة الثورة الإسلامية الخمينية حيث أعطت أولوية خاصة للمحيط الإسلامي للوقوف ضد المستكبرين بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتعلن بشكل دائم تمسكها بمبدأ القوة الناعمة وفي الوقت نفسه تلوح بقوتها وقدرتها العسكرية، وتحاول إيران تحقيق ذلك من خلال الحد من التأثير

تُعد دراسة وتحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية عملية معقدة، بل أن هناك من الصعوبات ما يجعل من دراسة النظام السياسي الإيراني تحدياً حقيقياً للمختصين في النظم السياسية، فالنظام السياسي الإيراني شديد الخصوصية، بحيث يندر أن تتقارب مع حالة أخرى لدولة نامية، أو غير نامية، وهي خصوصية تظهر على مستوى المؤسسات والسياسات والخطاب السياسي بشكل عام، ويعود ذلك إلى تبني النظام السياسي الإيراني لشكل مختلف عن الأنظمة المتعارف عليها (الرئاسي والبرلماني والجمعية) في منحه صلاحيات واسعة للمرشد الأعلى بصفته الولي الفقيه، ومستوى تأثير المراجع الدينية على السلطات في الدولة، وفي هذا الإطار تقول نيفين مسعد "الباحثة في مركز البحوث والدراسات العربية التابع للجامعة العربية": "إن الجمهورية الإسلامية تعتمد على نظام من القوى المتعددة، من شأنه أن يجعل كل طرف بما في ذلك موظفو الحكومة في ظلام نسبي، أما الأكثر إظلاماً فهو هوية أولئك الذين يتخذون القرارات المهمة، فتقريباً كل منظمة لها ظل، وعادة ما يكون الظل أكثر أهمية من المنظمة نفسها" (مسعد، ٢٠٠١).

استثمرت إيران الأحداث السياسية في المنطقة العربية في مرحلتين، الأولى: بعد غزو العراق

المتبادل بين النسق الدولي والإقليمي، وبين المتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الإيرانية، فقد أثر الموقع الإستراتيجي المهم لإيران على المحدد الخارجي، كمحدد مهم من محددات صنع القرار السياسي الخارجي فيها، وذلك كسمة عامة على تطورها التاريخي، كما أن تأثير العولمة زاد تكريسها وتأكيداتها، وهناك مجموعة متناقضة من التفاعلات تعمل في البيئة الإقليمية والدولية للجمهورية الإسلامية بداية القرن العشرين انعكست على توجهات القوى السياسية الإيرانية المختلفة سواء المحافظة أو الإصلاحية، كما انعكست على التوجهات الخارجية الرسمية للدولة وعلاقتها على مستوى المنطقة العربية (الطالقاني، ٢٠٠٨).

إن التحولات الإقليمية المحيطة بإيران والتي أفرزت جملة من الحقائق تهدد إيران منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، ومروراً بحرب الخليج الثالثة ٢٠٠٣، وانتهاء بدعوة الإصلاح والديمقراطية التي تطالب بها واشنطن، وكذلك إحاطة إيران (أو بالقرب منها) بخمس قوى نووية وهي باكستان والهند والصين وروسيا والولايات المتحدة (في الخليج العربي). هذا إضافة إلى التهديدات الإسرائيلية بالقيام بضربة مسبقة للمواقع النووية الإيرانية. لذا ذهبت واشنطن للقول أن هناك أهدافاً أخرى لإيران وراء مفاعلاتها النووية.

خاصة بينها وبين دول الخليج العربي. (مكي،
٢٠١٠: ٢٢)

المطلب الأول: أهداف السياسة الخارجية

الإيرانية في المنطقة العربي

أن العلاقات الإيرانية العربية لم تكن متداخلة ومتشابكة بمثل هذه الدرجة التي هي عليها الآن، مع مجمل التفاعلات الإقليمية في النظام الإقليمي للشرق الأوسط والعلاقات الإيرانية العربية كانت تأخذ- استناداً لمحددات أساسية - طابع العلاقات الثنائية الصراعية أو التعاونية، أضحت إيران قوة إقليمية تلعب وتؤثر في أكثر من ساحة العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والخليج نفسه، وهي جارة لكل الدول العربية ويربطها الكثير من الوشائج والعلاقات والمصالح بالعالم العربي، وهي تقف في موقع متصادم مع المشاريع الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة

تسعى إيران لتحقيق مجموعة من الأهداف الثابتة لها على المستوى السياسي، والاقتصادي والديني، باستخدام العديد من الأدوات، والأساليب لتحقيقها، وتنفيذها في المنطقة العربية، وذلك للقيام بدور إقليمي مؤثر في مختلف القضايا الإقليمية بالشكل الذي يحقق مصالحها وأهدافها والتي حددها الدستور الإيراني والتي من أهمها:

للكويت عام ١٩٩٠، وذلك بأخذ موقف داعم لإرضاء الولايات المتحدة والنظم العربية التي ساندتها في غزوها للعراق، وقد هدفت إيران من وراء ذلك إلى التخلص من نظام صدام حسين وعدم التصادم الولايات المتحدة الأمريكية، وكان يهدف ذلك إلى تهيئة المناخ والحافز للدول الغربية ومنها الولايات المتحدة ولدول الخليج العربي لتطوير علاقاتها مع إيران، واستثمرت التراجع في عملية السلام وتعثرها بين الفلسطينيين والإسرائيليين والمواقف الأمريكية الداعمة لإسرائيل، لتظهر أمام الرأي العام العربي بوصفها الطرف القادر على الدفاع عن القضية الفلسطينية، وقدرتها على مواجهة الأطماع الأمريكية والإسرائيلية، والتعامل مع الغرب كقوة مؤثرة، وأما المرحلة الثانية: بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣)، حيث ساندت إيران الولايات المتحدة الأمريكية سراً، مما عزز ذلك من نفوذها داخل الدولة العراقية ومراكز القوى السياسية فيها، وغير من موازين القوى في المنطقة لصالحها، وجعلها أكبر قوة إقليمية لها في المنطقة، وهذا ما انعكس على علاقاتها الإقليمية والدولية، وقد شكلت علاقاتها مع الدول العربية محددات هاماً من محددات سياستها الخارجية نظراً لتشابك المصالح الاستراتيجية بينها

انتصار ثورة الخميني وسط مجموعة من البلدان التي تشكل نقائضا سياسية وايدلوجية ودينية ومذهبية تحيط بإيران من كل الاتجاهات. (جيمس، ٢٠٠٨)

حدثت تحولات ملموسة في العقدين الاخيرين في خارطة علاقات طهران مع جيرانها، بل ان هذه التطورات أخرجت ملامح التغيير في علاقات إيران إلى ما هو أبعد من دول الجوار الإقليمي المباشر، وصولاً إلى الدائرة الإقليمية الاوسع، فحدثت تغييرات ايجابية في علاقات إيران مع مصر وبلدان المغرب العربي، وطرأت تغييرات في علاقات إيران مع الهند وباكستان.

المبادئ التي يقوم عليها المشروع الطائفي الإيراني في المنطقة العربية (العتوم، ٢٠١٠):

- ١- النص والوصاية: ويقصد به أن النبي صلى الله عليه وسلم نص أوصى بالخلافة لعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه من بعده وبناء عليه فهو أحق من الصحابة رضوان الله عليهم "أبوبكر وعمر وعثمان".
- ٢- التقية: يقول جعفر الصادق قوله "من لا تقية له لادين له" وهذا يعني إخفاء الحقيقة في كل شيء.
- ٣- عصمة الإمام: وهذا يشير إلى أن الإمام لدى الشيعة، معصوم من الرذائل والفواحش كما

المنبثقة عن المنهج الإسلامي، وأن الإسلام هو مدرسة فكرية وعملية متكاملة وذو قدرة عالية على تنظيم الحياة للبشرية، لذلك من البديهي أن الإسلام يؤكد على احترام سعادة الإنسان واستقرار المجتمعات البشرية وفقاً للمعايير الإنسانية، ورفض نزعة القوة المادية والتسلط والخضوع للقوى المتغطرة.

٨- العمل على توسيع العلاقات الدولية مع الحكومات الإسلامية لخدمة شعوب الأمة الواحدة، لذا لا بد من وضع سياسات إستراتيجية مشتركة تعزز إمكانيات الأمة الإسلامية وطاقاتها لتصبح نموذجاً على المستوى العالمي.

المطلب الثاني: المشروع الطائفي الإيراني في المنطقة العربية

من خلال النظر إلى خارطة العلاقات التي حكمت طهران مع عواصم الجوار الجغرافي على مدى العقدين الأخيرين، تبين أن الصبغة الأساسية لهذه العلاقات كان التوتر وعدم الاستقرار، وهو أمر مفهوم في بعض جوانبه، سواء بسبب الطموحات الثورية للإيرانيين التي صاحبت إطاحة الامام الخميني وأنصاره بسلطة محمد رضا بهلوي امبراطور إيران السابق وأحد مرتكزات السياسة الاميركية في الشرق الاوسط، أو بسبب المخاوف التي اثارها

لتحقيق الأهداف على حساب المناطق السنية

كما يحدث في العراق وسورية واليمن.

٥- الحصول على احترام الدول العربية لخياراتها

الداخلية في الحكم والسياسة، والاعتراف بها

كقوة إقليمية قادرة على مواجهة المشروعين

الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة.

إستراتيجيات السياسة الخارجية الإيرانية

لتحقيق اهدافها في المنطقة (البطينجي، ٢٠١٠):

١- إستراتيجية التحفيز الذاتي: وتهدف إلى انتزاع

الاعتراف الدولي بالدور الإيراني الإقليمي

وأهمية دورها في المعادلة الإقليمية والتعامل مع

القضايا الإقليمية وخصوصاً في الملفات السورية

العراقية، واللبنانية، أمن الخليج العربي.

٢- إستراتيجية المساومات: وتقوم هذه السياسة على

أساس المناورة الدبلوماسية، وتحقيق بعض

المكاسب السياسية، مستغلة ما تملكه من أدوات

في المنطقة، ويبرز ذلك من خلال مواقفها من

المحادثات مع الغرب بشأن برنامجها النووي.

٣- إستراتيجية التبني (الاعتراف): يقصد بها

الالتزام بالأعراف والشرعية الدولية فيما يتعلق

بالقضايا الإقليمية حتى تظهر التزامها بالسياسية

الدولية، وقد ظهرت هذه الإستراتيجية

بوضوح في السلوك الإيراني الخارجي أثناء فترة

الغزو العراقي لدولة الكويت، حيث التزمت

أنه يتلقى المعارف والأحكام الإلهية وجميع

المعلومات عن طريق الإمام من قبله.

٤- المهديّة أو "الغيبية والرجعة": إن الاعتقاد عند

الشيعة الإمامية جعل من تحقق الدولة الدينية،

أمراً غير قابل للتحقق ما لم يظهر الإمام المهدي

كما يعتقدون، ليملاً الأرض قسطاً وعدلاً كما

ملئت جوراً وظلماً، وهذا المقصد يعتبر في

نظرهم مبرراً لوجود واستمرار التشيع.

ومن الأهداف الاساسية للمشروع السياسي

الطائفي الإيراني في المنطقة ما يلي:

١- الحفاظ على الأمن القومي الإيراني وفق ما

تملك من مقومات سياسية واجتماعية

واقتصادية وعسكرية.

٢- الاستمرار في تعزيز الوسائل والأدوات

اللازمة لتقوية نفوذها الإقليمي والدولي بما

يخدم تطلعاتها وأهدافها التي جاءت في

الدستور

٣- الحصول على اعتراف القوى الدولية

بالجمهورية الإسلامية الإيرانية كقوة إقليمية

لها نفوذها في المنطقة العربية.

٤- تفعيل المد الطائفي المتطرف، واستغلال أتباع

المذهب البسطاء في المنطقة تحت غطاء سياسي

وعبر افتعال الأزمات السياسية واستثمارها

القومية وتستفيد من هذه السياسة في تمرير الكثير من أجنداتها في المنطقة العربية .

٢- القوة الناعمة: وتمثل القوة الناعمة الإيرانية بثلاثة عناصر أساسية، هي "الثقافة" وتستخدمها إيران من خلال الترويج إلى (اللغة الفارسية، والتقاليد الإيرانية، والتشيع)، و"القيم السياسية" والتي تستخدمها إيران من خلال اظهار تمسكها ب (الديمقراطية، والانتخابات، وحقوق المرأة، والمجتمع المدني)، و"السياسات الخارجية": وتركز من خلالها إيران على (شرعية الحكم الديني، والاحترام المتبادل بينها وبين الدول الاخرى، والعلاقات العامة المبنية على المصالح القومية).

٣- التقية السياسية: وتمثل هذه السياسة بإخفاء النوايا الحقيقية لمشروعها الطائفي في المنطقة العربية بعيداً عن المواجهة العسكرية خاصة في المرحلة الراهنة التي تتبدل وتتغير بها المعطيات حسب التفاعلات السياسية القائمة إقليمياً ودولياً.

تسعى إيران للاستحواذ على الإسلام عن طريق العرب، بدليل النص الدستوري الإيراني في المادة (١٦) والذي يجبر الدولة على تعليم اللغة العربية بعد مرحلة الابتدائية، ورغم اعتراف الدستور الإيراني بكل المكوّنات الدينية "زرادشتية

إيران بما تمخض من قرارات دولية، وكذلك في الحرب على أفغانستان والعراق.

٤- إستراتيجية التصلب: تهدف إلى التعبير عن استقلالية إيران عن التبعية للشرق أو للغرب، من خلال التأكيد على قوتها الإقليمية المقاومة لكافة أشكال الهيمنة العالمية على منطقة الخليج، وقد كان شعارها الذي اتخذته بداية نجاح ثورتها الإسلامية والمتمثل في "لا شرقية ولا غربية" دليلاً على إستراتيجية التصلب التي تتخذها طهران.

بالرغم من العداء التاريخي بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، إلا أنها لم يصلح حد التناقض الذي لا يمكن أن يتعايش كلاهما معه، بحيث يدفع ذلك إلى حرب طاحنة يقضي أحدهما على الآخر، أي أن الواقع التاريخي لتطور العلاقات الأمريكية-الإيرانية يؤكد أن الطرفين استطاعا أن يتعايشا رغم تناقضاتهما، كل ذلك يوضع في حسابات الإستراتيجية الإيرانية عند حساب عناصر القوة والضعف في السياسة الخارجية الإيرانية الهادفة إلى تنفيذ مشروعها السياسي الطائفي في المنطقة العربية وتتبع عدة سياسات ضمن هذا الإطار من أهمها: (abbas maleki 2007)

١- الدبلوماسية الهادئة: تعمل الدبلوماسية الإيرانية بهدوء ووفق ما تمليه عليها مصالحها

و(الشعبوية) للدلالة على الدور الإيراني.

(السرجاني، ٢٠٠٧)

سيتم دراسة المواقف الإيرانية تجاه

الاحتجاجات العربية وفق المعطيات التالية:

أولاً: التبشير بالأسلوب الإيراني "للثورة"،

من خلال الدعوة إلى نظام "شعبي على أساس

الدين" على الطريقة الإيرانية، ومناشدة "رجال

الدين خاصة للقيام بدور نموذجي، من خلال

استخدام المساجد لترديد الشعارات التي يرددها

الشعب في الشارع" حسب قول القائد الأعلى

للثورة.

ثانياً: أن الاحتجاجات العربية هي "بوادر

يقظة إسلامية"، مستوحاة من الثورة الإسلامية

الإيرانية، وأن هذه الثورات بمثابة جزء من

التغييرات التي "تواصلت ببركة صمود ومجاهدة

الشعب الإيراني خلال الأعوام الـ ٣٢ الأخيرة"،

حسب قول القائد الأعلى للثورة الإسلامية، علي

خامني، في خطبة الجمعة التي ألقاها في جامعة

طهران في الرابع من شباط ٢٠١١م بمناسبة ذكرى

انتصار الثورة الإيرانية.

ثالثاً: إعطاء الثورات العربية طابعا

أيديولوجيا، واعتبارها ثورة على تبعية الحكام العرب

للغرب. وذلك من خلال التركيز على مواقف

الأنظمة في الدول التي اجتاحتها الاحتجاجات

ومسيحية ويهودية"، إلا أن مكّون "السنة" غير

منصوص عليه، على أساس أن الإسلام هو "اثنان

عشري" فقط، وحقيقة الأمر أن من يقرأ بتمعن

نصوص الدستور الإيراني يجد فيه تأكيد "ثيوقراطية"

واضحة المعالم مبنية على الدين الإسلامي الشيعي

الاثنى عشري، وتنصيب النفس للدفاع عن الإسلام

كما تفهم القيادة الإيرانية. (الرميحي، ٢٠١٤)

المبحث الثاني: مواقف إيران من الاحتجاجات

العربية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤

تمثل قضية المشروع الطائفي الإيراني واحدة

من أبرز محاور الخلاف بين إيران ودول الإقليم، التي

تشير إلى أن طهران تحاول نشر الخلافات الطائفية بين

مواطني تلك الدول بوسائل متعددة، وهو ما تنفيه

إيران بشدة، متهمه جهات معادية لها باستخدام هذا

الملف ذريعة لإخافة الرأي العام منها. لكن الخلاف

حول هذه القضية لم يبق طويلاً في إطار التأويلات،

بل أخرجته إلى العلن، على المستوى الديني، انبرت

مرجعيات معروفة في الأوساط الإسلامية، لشن

حملة عنيفة ضد إيران وفضح ممارساتها العدائية

للغرب والمسلمين من خلال إثارة الفتن الطائفية في

دول الإقليم، كما شهدت الثقافة السياسية والدينية

العربية عودة لمصطلحات مثل (الصفوية)

العربية تجاه الغرب وإسرائيل. وتخليها عن دعم القضية الفلسطينية كقضية رئيسية في المنطقة (أبو هلال، ٢٠١١).

بعد وصف المرشد الأعلى الإيراني "علي خامنئي" الرئيس المصري السابق "حسني مبارك"، بأنه كان "خادماً مطيعاً للأميركيين وإسرائيل خلال ثلاثين عاماً"، بدت إيران منساقاً إلى أبعد الحدود مع تأييد الاحتجاجات المصرية، حيث ركّز رموز التيار "المحافظ" في تصريحاتهم على نفس الفكرة، ومنهم على سبيل المثال، آية الله سيد أحمد خاتمي، الذي أكد في خطبة الجمعة في الأول من نيسان/ ٢٠١١م، أن "شعوب المنطقة تريد الإسلام والعزة، وأن لا يكون لأميركا تأثير في تقرير مصيرهم".

وأكد الرئيس الإيراني "محمود أحمدي نجاد" أن "المستضعفين في العالم سينتفضون لترسيخ التوحيد والعدالة"، وأشار إلى أن "الأرض تستعد لإقامة حكومة الصالحين، وأن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، تمثل صوت الدعوة الإلهية للبشر لإرساء التوحيد والعدالة"، وقد جاءت هذه القراءة الإيرانية الرسمية لتتائج الاحتجاجات العربية، في وقت لم يتضح فيه شكل التحولات التي ستتبعها الاحتجاجات العربية، سواء التي أنجزت مهمتها الأولى في كل من تونس ومصر آنذاك، أو تلك التي كانت حينها لا تزال تتلمس طريقها نحو

الانتصار في ليبيا واليمن، فشكل الدولة وطبيعة النظام السياسي في كل من تونس، ومصر، وليبيا، واليمن، كان لا يزال محل نقاش داخل أطر القوى السياسية والحزبية في تلك الدول، بل إن هذا النقاش لم يحسم حينها حتى داخل بعض الأحزاب نفسها، وخصوصاً الأحزاب الإسلامية، التي أعلن التيار الرئيسي فيها "الإخوان المسلمون"، أنه يسعى إلى إقامة دولة مدنية بمرجعية دينية، والمرجعية الدينية كما عبّر عنها هذا التيار، ستمثل إطاراً عاماً يضمن الحفاظ على هوية المنطقة العربية، دون إعطاء المرجعية النهائية لرجال الدين على طريقة نظام الحكم في إيران.

ومما سبق يمكن استخلاص النتائج التالية

(أبو هلال، ٢٠١١):

١- اتفاق إيران مع الاطراف الاخرى على دعم الاحتجاجات العربية في مصر وتونس وليبيا واليمن والبحرين، ولكنها اختلفت في قراءتها لمنطلقات هذه الثورات.

٢- أن الاحتجاجات العربية بالنسبة لإيران فإنها تمثل استلهاماً للثورة الإسلامية الإيرانية، فيما رأى التيار الإصلاحى أن ثورته "الخضراء" في العام ٢٠٠٩ كانت البداية في موسم الاحتجاجات العربية في المنطقة العربية.

بشكل عام، تعاملت إيران الرسمية وتيارها المحافظ، مع الاحتجاجات العربية من زاوية سياستها الخارجية، وتحالفاتها الإقليمية، وسعيها لتكريس الجمهورية الإسلامية كدولة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط، وحاملة للواء الدفاع عن الشيعة في العالم، أما التيار الإصلاحي فتعامل مع هذه الثورات من زاوية رؤيته للإصلاح داخل نظام الجمهورية الإسلامية، وسعيه لتغيير الواقع في إيران. **المطلب الأول: السياسة الخارجية الإيرانية**

تجاه الاحتجاجات المصرية

سارعت إيران إلى إبداء تأييدها للثورة المصرية منذ البداية، وقد اتضح ذلك في الخطبة التي ألقاها المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي في ٤ شباط ٢٠١١م، باللغة العربية والتي ركز فيها على مكانة مصر التاريخية والثقافية والإستراتيجية في المنطقة، واعتبر أن "صحوة شعب مصر الإسلامية هي "حركة تحرير إسلامية" ودعا به الجيش المصري إلى الوقوف مع المتظاهرين (التقرير الإستراتيجي، ٢٠١٣).

بذلت إيران جهود بعد سقوط الرئيس المصري السابق "محمد حسني مبارك" من أجل التقارب مع مصر، ولم تحف ارتياحها لصعود قوى التيار الإسلامي إلى السلطة في مصر، وقد ظهر ذلك في اهتمام إيران بالانتخابات الرئاسية المصرية

٣- التركيز على "إسلامية" الاحتجاجات العربية، من خلال المواقف الرسمية ومواقف المحافظين، فيما نظر إليها الإصلاحيون كثورات شعبية ضد الظلم والاستبداد والفساد.

٤- تأكيد معتقدات الشارع العربي بأن إيران ذات ابعاد طائفية، وذلك عن طريق تعاطي إيران مع الاحتجاجات في البحرين والاحتجاجات في سوريا.

تحفظت إيران في التعليق على الثورة التونسية في بداية أحداث الثورة، وتغير الموقف الإيراني إلى تأييد معلن عقب سفر زين العابدين بن علي إلى السعودية، وعبر غالبية النواب في مجلس الشورى الإيراني (البرلمان) عن دعمهم لثورة الشعب التونسي. وجاء في بيان وقعه ٢٢٨ من النواب الـ ٢٩٠ أن "برلمان الأمة الإيرانية يدعم بثبات الحركة الثورية للشعب التونسي الشجاع ويتمنى له التوفيق"، وأضاف البيان أن "صرخة الحرية التي أطلقها الشعب التونسي أنهت مرحلة الطغيان ووضعت ابتسامة على وجه هذا الشعب المضطهد". وقال النواب أن سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي جاء "نتيجة النضال التاريخي للشعب ضد الاضطهاد من جهة وعدم اكتراث النظام لحاجات الشعب من جهة أخرى." (ميسي، ٢٠١١)

سارعت إيران إلى الترحيب بفوز الرئيس المصري الأسبق الدكتور "محمد مرسي"، واعتبرت ذلك مقدمة لتطوير العلاقات بين الطرفين وصولاً إلى مستوى تبادل السفراء، وقد عبّر الرئيس الإيراني الأسبق "محمود احمدي نجادى" عن هذا الموقف بقوله: (إن مصر كان يوجد فيها مسؤولون يرفضون حضورنا إلى القاهرة، لكنهم الآن رحلوا مضيفاً أنه ينتظر تلقي دعوة رسمية من مصر لزيارتها على الفور). وحرصت إيران على استغلال ذلك في تطوير علاقاتها مع مصر حيث شهدت العلاقات بينهما تطوراً كبيراً وخصوصاً بعد تصريح وزير الخارجية المصري الأسبق (الأمين العام الحالي للجامعة العربية) "نبيل العربي" الذي قال فيه: "إن إيران كدولة ليست عدوةً لمصر وأنها دولة صديقة، وإن القاهرة تفتح معها صفحة جديدة، وإننا إذا كنا نفعل ذلك في مصر فنحن ننتظر ردهم في طهران، وإن مصر لا تمنع في أن تتلقى أي اتصال من حزب الله بشرط ألا يؤدي ذلك إلى أي تدخل في شؤون لبنان" (أحمد، ٢٠١٣).

وقد استجابت إيران بشكل سريع لمبادرة وزير الخارجية المصري، وبادرت إلى مقابلة خطوة مصر بإجراءات عديدة، حيث قام رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة "مجتبي أماني" بمقابلة وزير الخارجية المصري الأسبق "نبيل

العربي"، وتسليمه رسالة من نظيره الإيراني "علي أكبر صالحى"، رحّب فيها بالمبادرة المصرية داعياً إلى دراسة سبل تطوير العلاقات عن طريق تبادل الزيارات بين القاهرة وطهران، كما أجمع السفير الإيراني في الأمم المتحدة "محمد علي خزاعي" في القاهرة مع مسؤولين مصريين في شهر أبريل عام ٢٠١١ م للتباحث في سبل عودة العلاقات بين البلدين (ناجي، ٢٠١١)، وقامت بترحيل "محمد شوقي الإسلامبولي"، صهر الزعيم السابق لـ "تنظيم القاعدة" أسامة بن لادن وشقيق خالد الإسلامبولي قاتل الرئيس المصري الأسبق أنور السادات، بعد ٢٠ عاماً قضى جزءاً منها في أفغانستان وباكستان وإيران عقب سقوط نظام طالبان (الحروب، ٢٠٠٧).

وقد كان لبروز الإسلام السياسي في مصر أهمية بالنسبة لإيران لأسباب أيديولوجية وإستراتيجية حيث ترى أن الإسلام السياسي هو أداها لتجسيد الصراع العربي- الفارسي الممتد لأكثر من ألف سنة ومشروعية القيادة الإقليمية لإيران تتأثر إلى حدّ كبير بالاختلاف القومي مع العرب، وفي هذا السياق عملت إيران منذ نجاح ثورتها عام ١٩٧٩م، عبر التحالف مع حركات المقاومة الإسلامية وصولاً إلى إعادة تعريف الصراع العربي- الإسرائيلي ليصبح إسلامياً إسرائيلياً، وهو ما يؤهل

دولة البحرين، ومنح المواطنين السنة في إيران حقوقهم، كما نظمت قوى سلفية مصرية تظاهرات عديدة نددت بزيارة "أحمدي نجاد" لمصر (التقرير الإستراتيجي، ٢٠١٣).

وجّهت وكالة أنباء فارس شبه الرسمية رسالة وجهها (١٧) أكاديمياً ومفكراً وسياسياً إيرانياً إلى الرئيس المصري السابق "محمد مرسي" في ١٥ شباط ٢٠١٣ م وكان من ضمن الموقعين عليها المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي، وكان الهدف من هذه الرسالة دعوة الرئيس المصري "محمد مرسي" إلى تطبيق ولاية الفقيه في مصر (عبد ربه، ٢٠١٣)، ويعد ظهور بوادر إعادة العلاقات الإيرانية المصرية إلى حيّز الوجود بعد وصول الإخوان المسلمين إلى الحكم في مصر، نكسةً كبيرة للشارع السني في المنطقة العربية الأمر الذي أدى إلى انتقادات واسعة داخل مصر وخارجها لهذا التقارب، وعلى الطرف الآخر، ومن السياسات التي اتبعتها إيران مع مصر لتعزيز نفوذها في هذا البلد، ما يلي (السلمي، ٢٠١٢):

١- إرسال إيران (٥٠٠) مليون دولار كما كشف عنها الخبير المصري اللواء حسام سويلم في تصريحات بثتها قنوات فضائية مصرية لتمويل المشاغبين لإثارة الفوضى في مصر خلال فترة التوتر في العلاقات المصرية - السعودية.

إيران وفق ذلك المقضى إلى لعب دور قيادي في هذا الصراع وبالتبعية في كل المنطقة (اللباد، ٢٠٠٧). أدى التقارب الإيراني مع الإخوان في مصر إلى تأجيج مشاعر المذهبية الشيعية، إذ أعرب معهد "بروكينغر" عن اعتقاده بأن استئثار الإخوان المسلمين واحتكارهم السلطة في مصر دفع جمهوراً من المحتجين للتظاهر ضد حكومة تم انتخابها بحرية، ونتيجة لذلك برز الخلاف بين السنة والشيعية، حيث جرى اعتداء على أربعة مصريين يتبعون المذهب الشيعي أدى إلى قتلهم (عترسي، ٢٠١٣). الأمر الذي أدى إلى زيادة الاحتقان الشيعي السني ليس في مصر وحسب بل على امتداد الدول العربية، وشهدت القاهرة العاصمة المصرية في الخامس من شباط عام ٢٠١٣ وعلى هامش قمة منظمة التعاون الإسلامي حدثاً استثنائياً تمثل بمشاركة الرئيس الإيراني السابق "محمود أحمدي نجاد" بالقمة ليكون أول رئيس جمهورية إيراني يزور القاهرة منذ قيام الثورة الإسلامية فيها عام ١٩٧٩ (تقرير القمة، ٢٠١٣). وشكلت هذه الزيارة انعكاساً للإشكاليات التي تعيق تطوير العلاقات المصرية الإيرانية، حيث عبر شيوخ الأزهر، خلال زيارة "محمود أحمدي نجاد" لمصر، عن مخاوف مصر من المد الشيعي الإيراني داخل الدولة المصرية، وطالبوا الرئيس الإيراني بعدم التدخل في شؤون

"محمد مرسي" للسياسات التي أستخدمها النظام السوري ضد معارضيه، وبدت إيران للوهلة الأولى غير مطمئنة لسقوط حكم الإخوان في مصر وهو ما يمكن تفسيره في ضوء عوامل عديدة منها (ناجي، ٢٠١٤):

١- إن ذلك يؤثر لحد كبير على درجة انتشار مفهوم "الصحة الإسلامية" التي أطلقته إيران على الثورات في العديد من الدول العربية باستثناء سوريا والبحرين.

٢- نجاح احتجاجات ٣٠ يونيو ٢٠١٣ في عزل الرئيس المصري السابق "محمد مرسي" يكرّس من دور الشارع في بلورة ملامح النظام الجديد وهو أمر لا تحبذه إيران، وقد انعكس ذلك بشكل واضح في تأكيدها على أن ديمقراطية الشارع لا تعتبر ديمقراطية جيدة حسب قول المتحدث باسم الخارجية الإيرانية "عباس عراقجي".

٣- سقوط الإخوان في مصر أعاد تفعيل الدائرة الخليجية في السياسة المصرية الخارجية وهو أمر ترى فيه إيران انتكاسا لسياستها الخارجية في المنطقة العربية.

ولترسيخ سردية "الصحة الإسلامية" فقد عين المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي مستشاره علي ولايتي ليكون رئيساً لهيئة تتولى التنسيق مع

٢- زرع إيران للعديد من شبكات التجسس الاستخباراتية في مصر وتكليف عناصرها بتجميع معلومات سياسية واقتصادية وعسكرية عن مصر ودول الخليج، وفي هذا السياق ألقت السلطات المصرية القبض على "قاسم الحسيني" الدبلوماسي الإيراني والمستشار الثالث ببعثة المصالح الإيرانية في القاهرة بتهمة التجسس وتكوين شبكات تجسس إيرانية داخل مصر.

٣- استقطاب إيران لشخصيات إعلامية مصرية وتنظيم رحلات لهم إلى إيران بميزانيات شبه مفتوحة واستقبال وصفه الكثيرون ممن شاركوا في تلك الرحلات بالأسطوري.

٤- إغراب إيران عن استعدادها لدعم الاقتصاد المصري من خلال بيع بعض السلع بأسعار منخفضة وتسيير أفواج من السياح الإيرانيين إلى مصر.

شكلت الاحتجاجات المصرية الثانية والتي بدأت في ٣٠ يونيو عام ٢٠١٣م وأدت إلى عزل الرئيس المصري السابق "محمد مرسي"، صدمة سياسية عنيفة لإيران برغم الاختلاف في وجهات نظر النظام الإخواني الإسلامي الحاكم في مصر والنظام السياسي الإيراني، فيما يتعلق بتأييد إيران للنظام السوري وعدم تأييد الرئيس المصري السابق

تري إيران أن ثورات المنطقة العربية جاءت بإلهام من الثورة الإسلامية لإيران وانعكاسا لها. وحسب وصف إمام جمعة طهران آية الله أحمد خاتمي، فإن الأحداث الراهنة في العالم العربي عكست "هزات ارتدادية للثورة الإسلامية في إيران"، وهو ما أكده أيضا المرشد الأعلى للثورة، آية الله علي خامنئي - في خطبته في ٤ فبراير ٢٠١١، التي ألقاها باللغة العربية مخاطبا الشعبين المصري والتونسي - وشدد فيها علي دعمه "للثورات العربية ذات المد الإسلامي، والتي تنهي عهد الاستكبار والوجود الصهيوني- الأمريكي في المنطقة" (محمدي، ٢٠١١).

رغم التغيير الذي تشهده مصر، ويصب في جزء منه باتجاه تقريب وجهات النظر الإيرانية - المصرية حول بعض القضايا الخلافية، فإن إيران تدرك وجود عوامل يمكن أن تسهم في استمرار القطيعة بينها وبين مصر، الأمر الذي دفع طهران لإبداء مرونة قوية في حل ملفات الخلاف الشكلية علي الأقل، كإعلان وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر صالح، أن إيران تبحث حل مشكلة اسم شارع "خالد الإسلامبولي" قاتل الرئيس السادات، واقتراح تسميته شارع "الشهداء" تقديرا لثورة ٢٥ يناير" وفي هذا الإطار، ظهرت كتابات تؤكد أن التحسن النسبي في العلاقات بين البلدين لن يستمر

الحركات الشبابية والإسلامية في دول الربيع العربي (اللباد، ٢٠٠٧).

وبالرغم من أن خروج الإخوان المسلمين من سدة الحكم في مصر والذي تقاربت معه إيران في العديد من السياسات التي تخدم مصلحتها الوطنية، واستيائها لما آلت إليه الأمور بعد عزل الرئيس المصري "محمد مرسي" إلا أنها لم تحفِ ارتياحها لأن ذلك قلل من أهمية المشروع السياسي التركي الذي طرحته تركيا باعتبارها الأقرب إلى الشارع السياسي الإسلامي السني في المنطقة العربية وهو ما توافق مع سياسة إيران الخارجية التي تتعدد وجوهها حسب المصالح الإستراتيجية الإيرانية، ومن هنا يمكن القول أن إيران اعتمدت في سياستها الخارجية تجاه "الثورتين" المصريتين على مبدأ التلون المهادن معتمدة على ما تنتجه البيئات الداخلية المصرية والإقليمية العربية من جهة والبيئية الدولية من جهة أخرى، وهي بذلك تثبت أن مصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربية فوق كل اعتبار. ومن أهم القضايا الخلافية بين مصر وإيران تعامل مصر مع القضية الفلسطينية إذ تري إيران أن اعتراف مصر بدولة إسرائيل وانخراطها في التطبيع معها، كان حدثا مفصليا دخلت بموجبه بعض الدول العربية في مسيرة السلام مع إسرائيل، وأقام بعضها بالفعل علاقات معها (غلامي، ٢٠١١).

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه

الاحتجاجات البحرينية

أعلنت الحكومة البحرينية عن رفضها للموقف الإيراني من الأوضاع في البحرين، لأنه يستند إلى أسس طائفية، وقد نفت إيران ذلك على لسان أكثر من متحدث رسمي، وأكدت أن موقفها الثابت هو "دعم الشعوب في مواجهة المستكبرين"، والوقوف إلى جانب جميع الشعوب المستضعفة في العالم"، وفق تعبير المرشد علي خامنئي (أبو الفضل، ٢٠١٠)، وهذا بحّد ذاته من شأنه تأكيد الاتهامات الموجهة إلى طهران بالاستخدام الطائفي لأحداث البحرين، خصوصاً مع صدور بعض التصريحات عن مجلس الشورى الإيراني، التي تحدثت صراحة عن "إراقة دماء الشيعة في البحرين"، ورأت في الحديث عن هلال شيعي في المنطقة "مقدمة لارتكاب عملية تطهير ضد الشيعة في اليمن والبحرين" (ناجي، ٢٠١٢).

وتصورت إيران أن تدخلها في الاحتجاجات البحرينية يمكنها من امتلاك ورقة إقليمية قوية تستطيع التلويح بها أمام قوى إقليمية عربية رافضة لطموحاتها النووية والإقليمية، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية كما أن الخلاف بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية حول أزمة البحرين بسبب الانتقادات التي وجهتها الإدارة

طويلاً، إذا ما استمرت ما يمكن وصفها "الحرب الباردة" بين الطرفين، وأن استمرار التحسن مرهون بتعاطي الطرفين مع الملفات الخلافية بينهما. في حين أن العامل الأكبر يتمثل في التطورات الداخلية السريعة التي تشهدها الساحة المصرية، والتي تتطلب من إيران إنشاء مؤسسة بحثية بهدف رصد التطورات المصرية، وتقوم بعرض البدائل والحلول الممكنة علي صناع القرار في طهران (جودكي، ٢٠١١).

يعد استمرار السياسات الأمريكية الضاغطة علي صناع القرار في مصر واستجابتهم لها ثاني أهم العوامل والذي تراه إيران سبباً مباشراً في إعاقة عودة العلاقات مع مصر إذ إن ما يعنيه هذا الاستمرار في الاستجابة للضغوط الغربية هو منح المزيد من الدعم الأمني المقدم لإسرائيل من ناحية، والضغط علي حلفائها في المنطقة من ناحية أخرى، لاسيما في حال استمرار تردي الوضع الأمني الداخلي في مصر، وامتداده إلي سيناء التي تعد بالنسبة للولايات المتحدة محمداً إستراتيجيات للتوازن العسكري بين مصر وإسرائيل. ولذلك، يكمن الخطر في هذا السياق - من وجهة النظر الإيرانية - في سرقة الغرب، متمثلاً في الولايات المتحدة، للثورة المصرية، والعودة مرة أخرى إلي السياسات السابقة التي تدفع باتجاه التباعد بين إيران ومصر (كاظمي، ٢٠١١).

سوريا وإحلال كلمة البحرين محلها (كشك، ٢٠١٣).

وقد وجهت الحكومة البحرينية في ١٩ شباط ٢٠١٣ م اتهامات رسمية لإيران بتدريب وتمويل خلية إرهابية أعلنت السلطات البحرينية القبض على أفرادها في ١٦ من الشهر نفسه، وقالت أن الخلية كانت تهدف إلى تشكيل ما يسمى بـ (جيش المهدي) وتم تكليفها "بجمع معلومات وتصوير بعض الأماكن المهمة والمنشآت العسكرية، وتجهيز مستودعات لتخزين أسلحة يتم إدخالها إلى البلاد، بانتظار الأوامر من إيران وكان وزير الخارجية البحريني الشيخ "خالد بن أحمد آل خليفة" قد صرح قبل ذلك بقوله: أننا نعاني من إيران ما هو أكثر من البرنامج النووي وذلك خلال اجتماع الدورة (١٢٦) لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في الرياض في ٣ آذار ٢٠١٣ إلا أن إيران من جانبها نفت أي ضلوع لها في أعمال العنف في البحرين (عبد ربه، ٢٠١٣).

إن التدخلات الإيرانية بالشأن البحريني الداخلي أثناء الاحتجاجات في البحرين يأتي في إطار السياسة الإيرانية الهادفة إلى استغلال قضايا المكوّن الشيعي في المنطقة العربية لصالح مشروعها الإستراتيجي في المنطقة، وخدمة لأمنها القومي

الأمريكية للسياسة التي انتهجتها المملكة العربية السعودية في التعامل معها، دفعها إلى مساندة الجهود الأمريكية في بعض الملفات الأخرى كالملف السوري (ناجي، ٢٠١٢).

بتحليل الخطاب الإيراني الرسمي خلال عامين ونصف عام ٢٠١١ م وحتى مايو ٢٠١٣ م، بلغ عدد التصريحات التي تعكس التدخل الإيراني في البحرين (٦٨) تصريحاً وجميعها رسمية منشورة على وكالات الأنباء الإيرانية الرسمية (وكالة الأنباء الرسمية "إيرنا"، وكالة مهر للأنباء الإيرانية، وكالة أنباء فارس)، وقد تركزت تلك التصريحات على الأوضاع السياسية والأمنية في البحرين، ويلاحظ على تلك التصريحات أنها صدرت عن أفراد مسؤولين في النظام الإيراني، وقد بلغت التدخلات الإيرانية في شؤون مملكة البحرين مداها بطلب إيران إدراج قضية البحرين ضمن مفاوضاتها النووية مع مجموعة (١+٥) خلال جولتي موسكو وكازاخستان، وذلك في انتهاك واضح لكافة المواثيق الدولية التي تنص على سيادة الدول واستقلالها وهذا الأمر لقي استنكاراً إقليمياً فضلاً عن تحريف التلفزيون الإيراني لكلمة الرئيس المصري السابق محمد مرسي أمام قمة عدم الانحياز التي عقدت في القاهرة أغسطس ٢٠١٢ م، وذلك بحذف كلمة

وحرصاً منها على إبقاء التفاعلات السياسية العربية الداخلية مستعرةً بغية زيادة نفوذها الإقليمي.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الإيرانية

تجاه الاحتجاجات السورية

بدأت الاحتجاجات السورية في مدينة درعا على أثر قتل خمسة عشر طفلاً في درعا إثر كتاباتهم شعارات تنادي بالحرية في مدينة درعا بتاريخ ٢٦ / شباط ٢٠١١ وقد اتسم الموقف الإيراني بالحيادية في بداية الأزمة كما فعلت إزاء الاحتجاجات التونسية والليبية إلا أنها سرعان ما أعلنت أن هذه الاحتجاجات ما هي إلا مؤامرة خارجية تهدف إلى كسر محور المقاومة والممانعة في المنطقة، وهذا معناه أن الموقف السياسي الإيراني تجاه الاحتجاجات السورية إذ وضع في إطار مقارنة مع موقفها السياسي إزاء الاحتجاجات العربية التي سبقت الاحتجاجات السورية في كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، يبدو مغايراً تماماً، ففي حين اعتبرت أن الحركات الشعبية (في دول الربيع العربي) باستثناء سوريا والبحرين قد استلهمت من روح الثورة الإسلامية الخمينية، وأن الحراك الشعبي السوري نظمتها أيادٍ خارجية هدفها زعزعة المحور المقاوم لإسرائيل والمتعنت أمام سياسات الغرب في المنطقة العربية.

أعلنت إيران، بأنها لن تقف صامتة أمام الضغوط المتصاعدة التي يواجهها النظام السوري،

واعتبرت سقوطه "خطأً أحمر" بالنسبة لها، على حد قول "علي أكبر ولايتي" مستشار المرشد للعلاقات الدولية، الذي قال إن "سوريا تعد في المنطقة جزءاً من حلقة ذهبية للمقاومة، ولذا فعلى الجميع أن يعلم أن الهجوم على سوريا سيكون بمثابة هجوم على هذه الحلقة، وكذلك على إيران"، وافر بأنه ما كان لحزب الله اللبناني أبداً أن يحقق انتصارات في حروبه ضد إسرائيل لولا الدعم اللوجستي المقدم من سوريا، في إشارة إلى الأهمية الإستراتيجية التي تحظى بها سوريا بالنسبة للدور الإقليمي الذي تحاول إيران تكريسه في المنطقة (التقرير العربي الإستراتيجي، ٢٠١٣).

وقدمت إيران كافة أشكال الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري حتى أنها دفعت حلفاءها في العراق (كتائب أبو الفضل العباس) وفي لبنان (حزب الله) للقتال إلى جانب النظام السوري لمعرفةها بأن سقوط هذا النظام، سيعني تراجع نفوذها في المشرق العربي (كيالي، ٢٠١٣).

وقد بدأت إيران في إجراء تغييرات تكتيكية في موقفها من الأزمة السورية، من خلال الدعوة إلى تنظيم حوار بين النظام والمعارضة، والتأكيد على أن تحيي الرئيس السوري هو شأن داخلي سوري، وقد استضافت في هذا الإطار بعض قوى المعارضة الداخلية السورية في طهران للمشاركة في مؤتمر "الحوار الوطني السوري" الذي عقد في ١٨ نوفمبر

عن الوجود الإيراني المباشر الذي كشفت عنه حوادث عدة مثل تبادل الأسرى الإيرانيين الذين كانوا في أيدي الجيش السوري الحر وقيل أنهم من ضباط الحرس الثوري الإيراني مع أسرى سوريين من الثوار والمعارضين ومقتل الضابط الكبير في الحرس الثوري الإيراني "حسن شاطري" مطلع شهر شباط ٢٠١٣ والذي كان يشغل منصب رئيس الهيئة الإيرانية لإعادة إعمار لبنان تحت اسم آخر (شقيز، ٢٠١٣). كما قامت إيران مؤخراً وبحسب المراقبين بدعم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والذي عرف بتنظيم "داعش"، خاصة أن تصريحات هذا التنظيم والمتابع لها يؤكد أن موافقه تتوافق مع ممارسات وسياسات إيران في سوريا، وهي إضعاف الجيش الحر، وتوفير الغطاء العسكري واللوجستي للأسد، وإفساح المجال أمامه للتوغل في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة السورية، ويأتي كل ذلك ضمن سياق سياسة إيران الخارجية الهادفة إلى تحقيق مصالحها الإستراتيجية في المنطقة العربية، استغلت إيران الاحتجاجات السورية في ظل التفاعلات السياسية بين الدول الكبرى المؤيدة للنظام السوري كروسيا والصين، والمؤيدة للمعارضة السورية كالولايات المتحدة الأمريكية، وذلك في إعادة توجهات سياستها الخارجية، بما يتفق مع توازنات القوى في المنطقة، استكمالاً لدورها

٢٠١٢ م، الذي أكد رفضه لأي شكل من أشكال التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية السورية، وشدد على ضرورة بذل كل الجهود لإجراء الحوار الوطني الشامل وتحقيق المصالحة الوطنية، وقرر تشكيل لجنة لمتابعة الحوار الوطني تتولى إعداد التحضيرات اللازمة للاجتماع المقبل للحوار في دمشق، كما أكد على رفض العنف بكل أشكاله وصوره وإدانة من يعمل على تهريب السلاح للمسلحين في سوريا ودعم الإرهابيين ومساندتهم ووجوب تجفيف منابع الإرهاب المتدفقة إلى سوريا من جهات عربية وإقليمية ودولية (التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣).

وقد دعمت إيران النظام السوري، تحت شعارات كبرى كحماية محور الممانعة والمقاومة إلى إضافة عنصر جديد يساهم في تأزيم الصراع الطائفي، فهذا الشعار كان مدخلاً لطهران من أجل توريث حزب الله اللبناني في الداخل السوري من الحدود بمحاذاة منطقة البقاع الشمالي اللبنانية التي هي معقل حزب الله ومركز من مراكز ترسانته العسكرية والصاروخية ودفع ذلك الحزب إلى ادخال قوات من وحداته إلى تلك المناطق، وقد علل "حسن نصر الله" أمين عام حزب الله المدعوم من إيران تدخل قواته في سوريا لحماية مناطق شيعية، مثل مقام السيدة زينب في العاصمة السورية فضلاً

لالتقاط الأنفاس بعد حالة الإنهاك التي بدت عليها القوات النظامية.

ثانياً: استغلال الفرصة لتأكيد عدم تعرضها لعزلة دولية وإقليمية كما تزعم الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية سواء بسبب أزمة ملفها النووي أو بسبب دعمها غير المحدود للنظام السوري.

ثالثاً: استمزاز اعتراف إقليمي ودولي بدورها في الأزمة السورية، لا سيما من جانب المملكة العربية السعودية وتركيا، اللتين تتفقان على خط مناقض لمواقفها في الأزمة، بما يحول دون تهميشها في أية جهود لتسويتها، لكن إيران سعت إلى فرض قوى أخرى داخل المبادرة، حيث اعتبرت أنها لا تتسم بالتوازن، بشكل لن يتيح التوصل إلى حل وسط للأزمة، إذ تدعم كل من المملكة العربية السعودية وتركيا المعارضة السورية، فيما تقترب مصر إلى حد كبير من رؤية الرياض وأنقرة.

تحولت الأزمة السورية إلى نزاع إقليمي تتقاطع فيه أربعة أنماط من الصراع هي (العابدين، ٢٠١٣):

١- تتنافس القوى العظمى حول القواعد العسكرية، والمنظومات الصاروخية، وتأمين معابر التجارة الدولية، إذ تسعى بكين وموسكو إلى تعزيز نفوذهما الاقتصادي والعسكري والسياسي في

المحوري في العراق بعد احتلاله من قبل القوات الأمريكية عام ٢٠٠٣م، بما يخدم مصالحها الإستراتيجية سواء كانت الإقليمية أو الدولية (شقيير، ٢٠١٣).

لقد مثلت التحالفات الإقليمية، عنصراً أساسياً في توجيه مسارات الأزمة السورية، وقد كشفت الأحداث في سوريا عن محورية إيران لدى النظام السوري (العراي، ٢٠١٣)، وفي هذا السياق تعاملت إيران بإيجابية مع المبادرة التي طرحها الرئيس المصري السابق "محمد مرسي"، خلال مشاركته في قمة "التضامن الإسلامي" التي عقدت بمكة المكرمة يومي ١٥ و١٦ أغسطس ٢٠١٢م، بتشكيل مجموعة اتصالات دولية لمناقشة سبل التوصل إلى تسوية للأزمة السورية تضم كلا من مصر وإيران والمملكة العربية السعودية وتركيا، مشيرة إلى أنها مع أية جهود لتسوية الأزمة السورية بما يحفظ وحدة سوريا ويحول دون التدخل الخارجي، وبالطبع فإن دعم إيران للمبادرة، على عكس قوى عديدة أخرى، كان منطقياً إلى حد كبير، حيث سعت من خلال ذلك إلى تحقيق أهداف ثلاثة: " (التقرير الإستراتيجي العربي، ٢٠٠٢-٢٠٠٣).

أولاً: استثمار المبادرة من أجل كسب مزيد من الوقت، وذلك منح النظام السوري فرصة جديدة

لإيران، وفي الوقت نفسه على الرئيس الإيراني مراعاة أن دمشق أصبحت تحتل كثيراً من رهانات ومقررات سياسة إدارة الرئيس الأمريكي (أوباما) ومن ورائه الديمقراطيون تجاه الشرق الأوسط إذ أن الولايات المتحدة لا زالت عند موقفها الداعم للمعارضة الا أن هناك الكثير من العوائق التي تجعلها تستبعد العمل العسكري ضد النظام السوري وفي مقدمتها الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان، وكذلك الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الولايات المتحدة (راشد، ٢٠١٣).

التائج

تستطيع إيران ان تقوم بدور فاعل في المنطقة العربية بما تمتلكه من مقومات سياسية واقتصادية واعلامية كبيرة أثرت وتؤثر على المنطقة العربية وخصوصاً في سوريا والبحرين، وحرصت إيران على تنمية مساعيها تجاه منطقة الشرق الاوسط سواء بعد الاحتلال الامريكي لأفغانستان عام (٢٠٠٢)، او مع تصاعد الازمة الامريكية-العراقية، وانتهائها باحتلال العراق عام (٢٠٠٣)، كما حرصت إيران على تطوير علاقتها مع دول المنطقة مستثمرة عقد المؤتمرات الإقليمية الدائرة حول العراق بعد سقوط نظام الحكم فيه، فعملت على احداث توافق في المواقف مع الدول المجاورة للعراق والمعنية بالأزمة، فشكلت معها محوراً جديداً ضمها مع كل من تركيا

المنطقة، في حين تواجه أوروبا والولايات المتحدة مشكلات اقتصادية تمنعها من التدخل المباشر.

٢- تنافس القوى الإقليمية في معادلة ثلاثية المحاور تمثل الرياض وحلفاءها الطرف الأول، وإيران والقوى التابعة لها الطرف الثاني، وتركيا والجماعات المتعاونة معها الطرف الثالث.

٣- الصراع الطائفي المتنامي الذي تغذيه القوى العابرة للحدود من ميليشيات نشطة في كل من لبنان، والعراق وسوريا، وتقف خلف هذه المجموعات مؤسسات رسمية في بغداد وطهران ومرجعيات دينية تذكى أدوار المذهبية ومشاعر الكراهية والتمييز.

٤- الصراع الأيديولوجي القائم بين مفهومي "الديني" و"المدني" في الكيانات الناشئة عن الربيع العربي وتأثير ذلك على التفاعلات السياسية في سوريا وارتباط ذلك بالدعم السياسي والعسكري والتمثيل الدبلوماسي الذي تحظى به مختلف جماعات المعارضة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

يبدو أن سياسة الرئيس الإيراني "حسن روحاني" تواجه بالفعل تحدياً جيواستراتيجية معقدة فهي مطالبة بالحفاظ على حضورها وموقعها في سوريا الذي يدعمه النفوذ الإيراني في العراق وفي لبنان من أجل الحفاظ على المصالح الإستراتيجية

بعض البلدان العربية مثل " الكويت، البحرين، والمملكة العربية السعودية".

تعد المملكة العربية السعودية من أهم التحديات التي تواجه المشروع الإيراني في المنطقة، لأن هذه الدولة تُعتبر الحاضنة الرئيسية للفكر الإسلامي السلمي الذي يتعامل مع إيران بطريقة مبدئية، بعيداً عن المنطق البراغماتي والتساوم، وتنظر إلى إيران وعقيدتها بعين الريبة والشك وتتوجس من فكرها ومن دورها في المنطقة، وتتصدى لها في أكثر من مجال وساحة، كما أن المكانة الوجدانية التي تتمتع بها المملكة العربية السعودية في ضمائر المسلمين بسبب وجود الحرمين الشريفين واعتبارها مركز الإشعاع الإسلامي تؤهلها أن تلعب دوراً بارزاً في المناطق الإسلامية بأسرها، ولا تختصر قوتها ونفوذها فقط بسبب هذه العناصر وإنما في احتياطي النفط الذي تملكه المملكة ويقدر بـ ٢٦٧ مليار برميل، وجعلها ثاني دولة نفطية في العالم من حيث الاحتياطي، والقدرة الإنتاجية المرتفعة التي تتمتع بها المملكة تزيدها قوة وتأثيراً في المنطقة والعالم بأسره، لذلك فإن الأيديولوجية/ الدينية التي تقوم عليها المملكة العربية السعودية تشكل أيضاً عنصراً ضاعطاً على المشروع الإستراتيجي الإيراني في المنطقة العربية. نجحت إيران في فرض قواعد جديدة للصراع مع الولايات المتحدة الأمريكية، بعد أن

وسوريا، بالإضافة لعلاقتها الإستراتيجية مع حزب الله اللبناني، وحركة المقاومة الفلسطينية حماس، في مسعى منها للاستقواء بالمحيط العربي والإسلامي في مواجهة التحديات التي تواجهها جراء التصعيد في أزمة برنامجها النووي، وإذا جاز تصنيف السياسة الخارجية الإيرانية وفقاً للمشروع الإيراني تجاه منطقة الشرق الأوسط فإنه من اللازم القول ان هذه السياسة قد تشكلت تدريجياً بفعل التطورات السياسية الداخلية، ووفق مصالحها الوطنية بدلاً من الذرائع الايديولوجية، وذلك لأن القضايا الايديولوجية لم يعد لها الأولوية المطلقة في علاقات إيران الخارجية والإقليمية.

تسعى إيران للقيام بدور إقليمي في منطقة العربية من خلال اتباعها لإستراتيجيات، ومنها "البعد الرسمي"، وهي التي تنفذها من خلال علاقتها الرسمية مع الأنظمة الرسمية العربية، ومنها ذات "البعد الإستراتيجي" وتنفذها من خلال علاقاتها مع بعض القوى السياسية غير الرسمية في العالم العربي مثل: "حركة حماس والجهاد الإسلامي"، ومنها ذات "البعد التحالفي" وهي التي تنفذها من خلال تحالفها العلني مع بعض الأنظمة الحاكمة مثل تحالفها مع "النظام السوري"، ومنها ذات "البعد الطائفي" كتتحالفها مع حزب الله اللبناني، والحوثيين في اليمن، والأقليات الشيعية في

تحمّل بُعداً طائفيّاً واضحاً، وهو ما بدا جلياً في موقف إيران من الاحتجاجات البحرينية حيث اعتبرت تدخلها لـ "نصرة المستضعفين"، وانتقدت دخول قوات "درع الجزيرة" إلى البحرين لحماية المنشآت العامة، واعتبرتها "غزواً سعودياً"، وهددت بالتدخل الذي حذرت من أنه "يمكن أن يغير من خريطة المنطقة على حد قول الرئيس الإيراني السابق أحمدني نجاد.

التوصيات

١- العمل على إيجاد موقف عربي موحد تجاه النفوذ الإيراني في العراق، لتشكيل نقطة بداية لتحديد النفوذ الإيراني في باقي دول المنطقة العربية وخصوصاً دول الخليج والعراق ولبنان وسوريا.

٢- وضع إستراتيجيات لمواجهة المشروع الطائفي الإيراني في رسمية عربية الدول العربية، وإبراز دور إيران في العراق وسوريا ودول الخليج العربي كنموذج للتدخل الإيراني في الدول العربية بهدف تحييد هذا النفوذ السياسي والطائفي .

٣- إعادة النظر في مستوى العلاقات العربية-الإيرانية على الجامعة العربية ومجلس التعاون

استطاعت لعب دور مؤثر في الكثير من ملفات النزاع في المنطقة (العراق ولبنان وسوريا)، الأمر الذي نقل واشنطن من مرحلة اعتبارها جزءاً من محور الشر إلى مرحلة التفاوض معها، مع استعدادها للقبول بالمطلب الإيراني الرسمي بالاعتراف الأمريكي والدولي بكونها قوة إقليمية كبرى، إلا أن هذا التقارب (الأمريكي- الإيراني) أدى إلى زيادة مخاوف دول الخليج العربي وخاصة المملكة العربية السعودية، من أن يكون هذا التقارب على حساب علاقات تلك الدول مع الولايات المتحدة والتي تعتبر حليفاً قوياً لها على مدار سنوات طويلة مضت.

بقدر ما أتاحت الاحتجاجات العربية فرصاً لإيران للتمدد في الإقليم، لا سيما مع سقوط بعض الأنظمة السياسية التي مثلت خصوماً إقليميين لإيران، مثل نظامي الرئيسين السابقين التونسي زين العابدين بن علي والمصري حسني مبارك، بدرجة دفعت إيران إلى الحديث عن شرق أوسط إسلامي جيد ينشأ في المنطقة على حد قول وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحني، بقدر ما فرضت تحديات أما دور إيران الإقليمي وطموحاتها في التحول إلى القوة الإقليمية الرئيسية في المنطقة.

فقد وصل الحراك الثوري العربي إلى حلفاء إيران في المنطقة وعلى رأسهم نظام الرئيس السوري بشار الأسد، كما أنه فرض على إيران تبني سياسة

الحروب، خالد (٢٠١٠)، هشاشة الإيديولوجيا، بيروت السياسة، بيروت، لبنان، دار الساقى.
الطالقاني، علي (٢٠٠٨)، صناعة القرار في إيران: الجميع ولا أحد، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام، المركز الوثائقي والمعلوماتي.

العتوم، محمد عبد الكريم (٢٠١٠)، نظام الحكم في الإسلام عند السنة والشيعة، وحدة في الأصول واختلاف في الفروع، دراسة منهجية موضوعية مفصلة لقضايا الفقه السياسي الإسلامي المعاصر عند السنة والشيعة، عمان، الأردن، المكتبة الوطنية.

ناجي، محمد (٢٠١٢)، السياسة الخارجية الإيرانية تجاه مصر بعد ثورة ٢٥ يناير.

هوليداي، جون (١٩٧٥)، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي، بيروت، ترجمة: زاهر ماجد، دار ابن خلدون للطباعة والنشر.

هويدي، فهمي (١٩٧٢)، التوسع الإيراني في الخليج العربي المخطط والاساليب، القاهرة، مجلة الطليعة، العدد ٣.

الصحف والمجلات

التقرير الإستراتيجي العربي، (٢٠١٣)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ط١، القاهرة.

الخليجي، بغية تحديد أوجه التدخلات السياسية الإيرانية في المنطقة العربية.

٤- التنسيق الأمني وتبادل المعلومات بين دول المنطقة لمواجهة النفوذ الإيراني المتزايد في المنطقة العربية، في نفس الوقت دعم وإسناد الحركات المعارضة للنظام داخل إيران للرد على عمليات عملائها في المنطقة العربية، كنوع من التعامل بالمثل.

المراجع

الكتب

البطينجي، عياد (٢٠١١)، "السياسة الخارجية الإيرانية"، مركز الدراسات الإستراتيجية، القاهرة.

عبد ربه، احمد (٢٠١٣)، وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١٢، ٢٠١٣، مستقبل التغيير في الوطن العربي، مخاطر داهمة، الطبعة الأولى، بيروت لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية.

مسعد، نيفين عبد المنعم (٢٠٠١)، عملية صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الإقليم والدولية، مجلة السياسة الدولية،
العدد ١٩٤ أكتوبر.

غلامي، طهمورث (٢٠١١)، مستقبل مثلث
أمريكا، إسرائيل، مصر والسيناريوهات
المحتملة، مختارات إيرانية، العدد ١٢٩.

كاظمي، محمد حسين (٢٠١١)، مصر من دون
الغرب، مختارات إيرانية، العدد ١٢٩.

كشك، أشرف محمد (٢٠١٣)، التحصن بالجوار،
السياسة الخارجية للبحرين في مرحلة
الاضطراب، مجلة السياسة الدولية، المجلد
٤٨، العدد ١٩٣.

كيالي، ماجد (٢٠١٣)، التغيرات في أدوار الفاعلين
الدوليين والإقليميين في المنطقة، مجلة شؤون
عربية، العدد ١٥٦.

اللباد، مصطفى (٢٠٠٧)، قراءة في مشروع إيران
الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية، شؤون
عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،
العدد ١٢٩.

محمدي، مجيد (٢٠١١)، غياب الحركات الإسلامية
عن التطورات في الشرق الأوسط، مختارات
إيرانية، العدد ١٢٨.

المقداد، محمد (٢٠١٣)، تأثير المتغيرات الداخلية
والخارجية الإيرانية على توجهات إيران
الإقليمية العلاقات الإيرانية - العربية..

التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣،
(٢٠٠٣) القاهرة، مركز الدراسات السياسية
والإستراتيجية بالأهرام.
جودكي، حجة الله (٢٠١١)، مصر تتغير، مختارات
إيرانية، العدد ١٢٩.

راشد، سامح، (٢٠١٣)، تحت رئاسة روحاني :
إيران بين الانضغاط والانكشاف، مجلة
شؤون عربية، العدد ١٥٥.

الرميحي، محمد، (٢٠١٤)، المشروع الإيراني،
جريدة الشرق العرب الدولية، العدد
١٨٨٢٨.

السلمي، محمد بن صقر (٢٠١٢)، ماذا تريد إيران
من مصر بعد الثورة، مجلة المجلة، موسم
الهجرة إلى طهران.

شقيير، وليد (٢٠١٣)، دور النظام السوري والعجز
الدولي في استدراج المعارضة إلى الحلبة
الطائفية، مجلة شؤون عربية، العدد ١٥٣.

العابدين زين، بشير (٢٠١٣)، - لافرووف -
ووهم إنشاء دولة علوية في الساحل
السوري، مجلة البيان، العدد ٣١٥.

عتريسي، طلال (٢٠١٣)، إيران.. إلى أين، مجلة
المستقبل العربي، العدد ٢٨٢.

العراي وآخرون، محمد (٢٠١٣)، المسارات
المحتملة لمستقبل الأزمة السورية وتداعياتها

دورية شؤون عربية، العدد ١٢٩، الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

دراسة حالة، مجلة دراسات الجامعة الأردنية، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤٠، العدد ٢.

المواقع الإلكترونية

أبو الفضل، محمد (٢٠١٠)، مكاسب وخسائر إيران من التوتر الإقليمي، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، الشبكة الدولية للمعلومات، نقلاً عن: www.ahram.com

مكي، لقاء، (٢٠١٠)، المصالح العربية والعلاقات مع إيران، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة ١٤، العدد ٥١.

ناجي، محمد (٢٠١١)، الانكماش: مستقبل الدور الإقليمي لإيران بعد الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، المجلد ٤٦، العدد ١٨٥

الرسائل الجامعية

أبو هلال، فراس (٢٠١١)، إيران والثورات العربية الموقف والتداعيات، ٨/٢/٢٠١١، نقلاً عن: <http://www.arabs.com>

بشارة، عزمي واخرون، (٢٠١٢)، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، الدوحة، المركز العربي للأبحاث والدراسات.

آليات إيران لتحقيق مصالحها وأهدافها القومية بالمنطقة العربية، نقلاً عن الموقع <http://www.moqatel.com>

العدوان، طایل يوسف عبد الله، (٢٠١٣)، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الاوسط، جامعة الشرق الاوسط، عمان.

البطنيجي، عياد (٢٠١٠)، الدعم الإيراني لـ"حماس": قصة واقعية تحمل دلالة رمزية، منبر الحرية، ٢٠ يناير/ كانون الثاني، نقلاً عن <http://minbaralhurriyya.org/index.php/archives/2216>

كاظم، مهند عبد الواحد، (٢٠١٣)، نتائج التغيير على مستقبل العلاقة بين الدول العربية ودول الجوار الإقليمي / تركيا وإيران أنموذجا، الجامعة المستنصرية، بغداد.

تصريحات راشد الغنوش، زعيم حركة النهضة التونسية، "موقع النهضة بتونس بعد الثورة"، الجزيرة نت، ٣ أيار/ مايو. <http://www.aljazeera.net>

اللباد، مصطفى، (٢٠٠٧)، قراءة في مشروع إيران الإستراتيجي تجاه المنطقة العربية، القاهرة،

السرجاني، راغب (٢٠٠٧) العرب ومواجهة
الإستراتيجية الإيرانية، نقلاً من الرابط
الإلكتروني <http://www.islamstory.com>

ناجي، محمد (٢٠١٤)، أبعاد السياسة الإيرانية تجاه
عزل مرسي، ملف الأهرام الإستراتيجي،
نقلاً عن

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1469503&eid=699>

Abbas Maleki, (2007) **Soft Power and Its Implications on Iran**, Institute for North America and European Studies, Tehran University, (lecture- ppt), 15-5 2007.

التقرير الإستراتيجي العربي، (٢٠١٣)، مركز
الدراسات السياسية والإستراتيجية، ط١،
القاهرة.

جيمس، راسل (٢٠٠٨). حالة اضطراب الشرق
الأوسط، التهديدات الإقليمية وإستراتيجية
الأمن، ترجمة رشا حاتم، نقلاً من الرابط

الإلكتروني، <http://www.aljazeera.net>

الحروب، خالد (٢٠٠٧) عين إيران على الأردن،
فأين الخليج؟، المدينة نيوز

Iran's foreign policy orientations towards the demonstrations in the Arab world (2011-2014)

Muntaha Mahmoud Mansour obeidat

Professor assistant at law and political science faculty

(Received 19/01/1436 H.; accepted for publication 29/04/1436 H.)

Abstract. The study aims at analysing the orientations of foreign policy of Islamic Republic of Iran toward the Arab demonstrations in the period from 2011-2014 which formed a transitional stage in the Arab region that will affect the political situation in the region, the inter-Arab relations and the Arab, regional and international relations. This study discusses in details the Iran attitude of Arab demonstrations in Egypt, Syria and Bahrain to find out the duplication of Iran attitude toward the demonstrations in these countries. The study tries to test the validity of the following hypothesis 'there is a duplication in the orientation of Iran's foreign policy towards the Arab demonstrations in the period 2011-2014' using the analytical and compositional approaches. The study concluded that as much as the Arab demonstrations gave the opportunities for Iran to expand in the region- especially with the fall of some political regimes that represented regional opponents to Iran such as regimes of Tunisia's and Egypt's former presidents Zine El Abidin Ben Ali and Hosni Mubarak which largely prompted Iran to talk about the new Islamic Middle East that originates in the region as Iranian Foreign Minister Ali Akbar Salehi said-, it also imposed heavy challenges against Iran's regional role and ambitions to become a major regional power in the region. The Arab revolutionary movement affected Iran's allies in the region led by President Bashar al-Assad's regime. It also imposed on Iran to adopt a policy carrying a clear sectarian dimension. That was clarified by Iran's attitude toward the Bahraini demonstrations where Iran considered its interference in Bahrain as a "support to the oppressed" and it criticized the entry of "AL Jazeera Shield" forces to Bahrain to protect public facilities which considered it as "a Saudi invasion" and it threatened to intervene saying that intervention "can change the map of the region" as former Iranian President Ahmadi Nejad. The study recommends on the necessity to develop strategies to confront the Iranian sectarian project of the Arab official of Arab countries and to highlight the role of Iran in Iraq, Syria and the Gulf countries as a example for the Iranian intervention in the Arab countries in order to neutralize these political and sectarian influence and to reconsider the level of Arab - Iran relations on the Arab League and the Gulf Cooperation Council in order to identify the Iranian political intervention in the Arab region.